

تقييم الاداء المصرفي باستخدام ادوات التحليل المالي (النسب المالية)
دراسة تطبيقية علي مصرف دار السلام للاستثمار في العراق
للسنوات من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥

م.م. عثمان امين احمد
جامعة التنمية البشرية الاهلية في السليمانية / كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

Othman.ahmad@uhd.edu.iq

الملخص

يشكل التحليل المالي لميزانيات وارصدة المصارف الاطار الملازم لاجراء عملية التشخيص علي اعتبار ان كل اختلاف في وضعية المصرف سوف تظهر من خلال المؤشرات المالية ، لان الارقام المجردة في القوائم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي لها ، لذا فان النسب المالية تكشف عن علاقات مهمة بين الارقام التي تظهر في تلك القوائم لكي يعطي للمصرف مؤشراً في وقت مبكر للتدخل لمعالجة مشكلة معينة واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة اللازمة ، اي العمل علي معالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة مما يساهم في تحقيق مصالح الاطراف ذات العلاقة به ، ولتحقيق ذلك تم احتساب مجموعة من النسب المالية بالتطبيق علي القوائم المالية لمصرف دار السلام للاستثمار للاعوام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥ لمعرفة معظم جوانبها المتعلقة بادائها خلال هذه الاعوام .

ولقد توصل البحث الي ان المؤشرات المالية المطبقة علي المصرف تشير الي ان المصرف يحتفظ بسيولة عالية مما يوفر حماية للمودعين مما يرفع ثقتهم بالمصرف ، ولكن بالمقابل يؤثر الاحتفاظ بسيولة عالية من قبل المصرف الي انخفاض ربحية المصرف مما يؤثر سلباً علي تعظيم ثروة المساهمين وسعر السهم في سوق العراق للاوراق المالية ، وهنا نحن لانقول ان اداء المصرف غير جيد ولكن نقول بانه متوافق مع المرحلة الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار مما يحتم علي المصرف الاحتفاظ بسيولة عالية مضمياً بجزء من ارباحه وانخفاض سعر سهمه من اجل الاستمرار والوصول الي مرحلة افضل تمكنه من زيادة الاستثمار علي حساب السيولة ما يزيد من ربحية المصرف وسعر السهم . كما وقد تم اثبات فرضيات البحث التي تنص علي وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية والاداء المصرفي ، ووجود علاقة طردية بين الربحية والاداء المصرفي. الكلمات المفتاحية : تقييم الاداء ، النسب المالية ، الاداء المصرفي ، القوائم المالية.

پوخته

شيكاری دارای بۆ راپۆرت و بالانسی دارایی بانکەکان بنه مایه کی گونجاوه بۆ پرۆسه ی دهست نیشان کردن چونکه هەر جیاوازیه که له کاروباری بانک دا له رێ نیشاندهره داراییه کانه وه دهر نه که ویت ، بۆیه ته نه ا ژماره و داتای لیسته داراییه کان بهس نیه بۆ دهر خستنی راست و دروستی ناوه ندی دارایی بانکەکان ، بۆیه رێژه داراییه کان په یوه ندییه گرنگه کان دیاری نه کات له نیوان داتاو ژماره کانی ناو لیسته داراییه کان ، که نه مهش نیشاندهر نه بییت بۆ بانکەکان بۆ نه وهی له سه ره تاوه بتوانییت چاره سه ره بۆ کیشه داراییه کان دیاری بکات وه ریکاره گونجاوه کان بگریته بهر . به مانا کار کردن بۆ چاره سه ری خاله لاوازه کان و پاپشتی خاله به هیزه کان یارمه تی دهرن بۆ بهر ژوه ندی لایه نه په یوه ندی داره کان . بۆ گه یشت بهم ناما نه که کومه لیک رێژه ی دارایی هه ژماره کراوه بۆ پراکتیزه کرنی لیسته داراییه کانی بانک ی دار نه سه لام بۆ سالانی ٢٠٠٥ تا ٢٠١٥ بۆ گه یشتن به هه موو رووه کانی تاییه ت به ته وانه ستی نه و سالانه دا .

وه تییژمه به پراکتیزه کردنی نیشاندهره داراییه کان له سه ره بانک ی دار نه سه لام گه یشته نه و نه نجامه ی که به ده ستگرتن به نه ختی نه یه کی زۆره وه توانیویه تی پاریزگاری بکات له سپارده ره کانی به هیژ کردنی باوه ریان به رامبه ره به بانک . به رامبه ره به مهش هیشتنه وهی نه ختی نه ی زۆر نه بیته هوی که مپوونه وهی رێژه ی قازا نه ی بانک و کاریگه ری نه بی له سه ره سامانی یشکداره کانی و نه رخ ی

پشكه كانی له بازاره كانی عیراق بۆ كاغهزه داراییهكان. لیڕه دا ئییه نالیین توانستی بانک لاوازه، به لكو بۆ ئهم قوناغه ههستیاری ئیستا هاوتهریه. له بهر ئهوه دهست گرتن به نهختی زۆروه و له دهست دانی به شیک له قازانج و دابه زینی نرخی پشكه كانی ریگایه كه بۆ بهردهوام بوون له قوناغه دا تا نه گاته قوناغی باشتر كه بتوانیت وه بهر هینان زیاد بکات و قازانج به دهست بهینیت و نرخی پشكه كانی بهرز بیهتهوه. لیڕه دا گریمانه ی توێژینه وه كه هاته دی كه په یوه ندییه کی پیچه وانه ههیه له نیوان نهختی و قازانج و توانستی بانک دا. وه په یوه ندییه کی راسته وانه ههیه له نیوانی قازانج و توانستی بانک دا.

Abstract

The financial analysis of the budgets and balances of banks is the appropriate framework for conducting the diagnosis on the basis that each difference in the status of the bank will appear through financial indicators, because the figures in the financial statements do not clearly reflect the fact of financial position, so the financial ratios reveal important relationships between The figures appearing in these lists in order to give the bank an early indication of intervention to address a particular problem and to take appropriate corrective measures in the necessary, ie work to address the weaknesses and strengthen the strengths, helping them to achieve the interests of the parties involved in it. A set of financial ratios is applied to the financial statements of Dar al Salaam Investment Bank for the years 2005 through 2015 to find out most aspects of its performance during these years.

The research found that the financial indicators applied to the bank indicate that the bank maintains high liquidity, which provides protection to depositors, which raises their confidence in the bank, but in contrast, maintaining high liquidity by the bank to low profitability of the bank, which negatively affects the maximization of shareholders' wealth and stock market price Iraq's securities, and here we say that the performance of the bank is not good but we say that it is compatible with the current stage, which is characterized by instability, which necessitates the bank to maintain high liquidity funny part of the profit and low price of its share in order to continue and reach a better stage enabling it Investment at the expense of liquidity increases the profitability of the bank and the share price.

The research hypothesis has been proved that there is an inverse relationship between liquidity, profitability and banking performance, and a positive relationship between profitability and banking performance.

Keywords: performance appraisal, financial ratios, banking performance, financial statements.

المقدمة

تواجه بيئة الاعمال المعاصرة العديد من المتغيرات التي اصبحت تشكل تحديات علي الوحدات الاقتصادية ومنها المصرفية مما تتطلب الاستجابة لها ولعل من أبرزها العولمة والمنافسة الشديدة والثورة المعلوماتية والتطورات التكنولوجية وتغير الانظمة الي اللامركزية وسياسة السوق الحرة مما تتطلب الاستجابة اليها سواء كانت من بيئة الاعمال الداخلية ام الخارجية بهدف البقاء ضمن دائرة المنافسة والمحافظة علي بقائها واستمرارها وديمومتها ولعل من بين تلك الاستجابات هي الاتجاه الي دعم المؤشرات المالية والخاصة بتكوين مؤشرات اداء حاکمة تتجه نحو المستقبل. ولعل استخدام النسب المالية قد توفر مجموعة من المقاييس التي تعتمد علي نتائج الاحداث الماضية، تعمل كمؤشرات لاداء المستقبلي ولتقويم الاداء واعطاء صورة كاملة عن الاداء التشغيلي فضلا عن تحديد نواحي القصور والعمل علي تلافيها مستقبلا.

منهجية البحث

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من ان العديد من الاطراف ذات العلاقة بالمصارف تعاني من مشكلة انعدام الثقة بها، مما يؤثر علي قراراتهم في التعامل معها ام لا ، ومن هنا يأتي دور التحليل المالي لمعالجة تلك المشكلة من خلال ترجمة البيانات المعروضة في القوائم المالية الي معلومات مفيدة الي كافة الاطراف ذات العلاقة بالمصارف (ادارة، مساهمون، مقرضون ، مودعون ، مستثمرون ...الخ) وبالتالي يتم ازالة عدم التاكيد واتخاذ القرارات الاكثر دقة .

اهمية البحث:

يؤدي استخدام النسب المالية الي امكانية التعبير عن اداء المصارف لتحسين ادائها وقدرتها علي المنافسة وتضمن استمرارياتها في مزاولة انشطتها وتكوين رؤية موضوعية حول استخدام النسب المالية كمؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس اداء هذه المصارف والتي نحصل عليها من خلال ترجمة الارقام الواردة في القوائم المالية الي معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المختلفة التي تهتم كافة الاطراف ذات العلاقة بالمصرف.

اهداف البحث:

يهدف البحث الي ما يلي :

- اظهار مفهوم النسب المالية وتحديد اهميتها وكيفية العمل من خلالها وفقاً للصيغ الموضوعية.
- محاولة ابراز اهمية هذه النسب في قياس اداء المصارف .
- ضمان توفير معلومات ذات جودة عالية تمكن من الاشارة الي نقاط القوة والضعف في اداء المصارف والوقوف علي الحلول المناسبة لها.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من اربع فرضيات رئيسية :

- الفرضية الاولى : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية عكسية بين التحليل المالي لنسب السيولة والاداء المصرفي .
- الفرضية الثانية : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب الربحية والاداء المصرفي .
- الفرضية الثالثة : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب النشاط والاداء المصرفي .
- الفرضية الرابعة : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب مؤشرات السوق والاداء المصرفي .

اسلوب البحث :-

اعتمد الباحث في اعداد بحثه علي الاسلوب التحليلي المستند الي المؤشرات المالية في تحليل البيانات المالية للمصرف عينة البحث.

نطاق البحث :

- النطاق المكاني : يتناول البحث مصرف دار السلام للاستثمار في العراق.
- النطاق الزمني: يغطي البحث السنوات ٢٠٠٥ لغاية ٢٠١٥ .

هيكل البحث:

ولغرض الوصول الي هدف البحث تم تقسيمه الي ثلاثة مباحث رئيسية فهي كالآتي:

- المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للتحليل المالي .
- المبحث الثاني: تحليل المؤشرات المالية لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥
- وختاماً : الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول**الاطار المفاهيمي للتحليل المالي****اولاً : مقدمة:**

ان التحليل المالي يعد وسيلة تمكن الاطراف ذات العلاقة (مدراء ، مساهمون ، مودعون ، مقرضون ، مستثمرون في السوق المالية) من تطبيق مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المؤسسة المصدرة للبيانات . اذ يقوم التحليل المالي ايأ كانت صورته علي منهج المقارنة لذا تعددت النسب المالية المستخدمة حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة . ومن هذه النسب المالية : نسب السيولة ، نسب الربحية ، نسب النشاط ، ونسب السوق ، ويعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من اكثر الوسائل استخداماً لتقييم الوحدات الاقتصادية . (مطر، ٢٠٠٣: ٢٤)

ثانياً : القوائم المالية:

ان القوائم المالية التي يعتمدها مراقب الحسابات الخارجي المستقل وترفق مع تقريره وتنشر تكون غير قابلة للاستخدام من قبل الاطراف ذات العلاقة الا بعد تحليلها وتفسيرها حتي يسهل فهمها وتساعد على اتخاذ قراراتهم سواء في مجال الاستثمارات ام في مجال التمويل . ولكي تفي القوائم المالية باحتياجات مستخدميها في المجالات المشار اليها لابد من توافر شرطين اساسيين هما: (جربوع ، ٢٠٠٥: ٢٧٠):

١. ان تتسم البيانات التي توفرها تلك القوائم بقدر معقول من المصادقية ليكون بالامكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
٢. ان تكون تلك البيانات قابلة للمقارنة ، وذلك لكي تحوز المؤشرات المشتقة منها علي قبول عام يمكن استخدامها لتقييم اداء المؤسسات والوقوف علي مراكزها المالية واجراء المقارنات بشكل موضوعي .

ثالثاً : مفهوم التحليل المالي:

هو عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الارقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والارقام المختلفة رأسياً كانت او افقياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمة الدخل من خلال ثلاث فترات مالية علي الاقل للحصول علي نتائج افضل ومن خلال هذه النتائج يمكن التعرف علي الاتجاه الذي تسير اليه ايجابياً او سلبياً (عبداللطيف ، ١٩٩٩: ٢٣).

ويمكن تعريف التحليل المالي بانه عملية اجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف الي تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات اخري مالية وغير مالية بهدف مساعدة الاطراف ذات العلاقة في اتخاذ قراراتهم الرشيدة. (خنفر، المطارنة، ٢٠٠٦: ٧١).

وتعبر النسب المالية عن العلاقة بين بندين او اكثر من بنود القوائم المالية . وبشكل عام يمكن ان تنسب اي رقم في القوائم المالية الي رقم اخر للوصول الي دلالة ذات معني ، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية او بعدد المرات . وتعد النسب المالية من اكثر ادوات التحليل شيوعاً . ولا توجد قائمة محددة تشتمل علي جميع النسب المعتمدة لاغراض التحليل .

فبشكل عام يستطيع المحلل ان ينسب اي رقم في القوائم المالية الي رقم اخر في السنة الحالية او السنوات السابقة اذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معني.(الخلايلة ، ١٩٩٨: ٤٥)

رابعاً : الاطراف ذات العلاقة من التحليل المالي:

من الممكن تصنيف الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة علاقاتها بنتائج التحليل المالي الي ما يلي :

١. المستفيدون داخل المنشأة :

يقصد بهم المستويات الادارية المختلفة في المنشأة ، ويلاحظ ان اهتمامات كل مستوى من المستويات الادارية يختلف نسبياً من مستوى الي اخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة علي عاتق كل منها ، ويلاحظ ايضاً ان هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في :

أ. الحصول علي مؤشرات مالية كمية تتعلق باداء المنشأة بصورة شاملة.

ب. الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات.

٢. المستفيدون خارج المنشأة :

هم كافة الاطراف من خارج الوحدة الذين لهم مصالح معها ، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقتها بالمنشأة الا انه يمكن ان يكون ذو مصلحة بنتائج التحليل المستثمرون الحاليون والمتوقعون ، المقرضون علي اختلاف فئاتهم ، والدائنون التجاريون بالاضافة الي اطراف اخري لهم رابطة بالوحدة يصعب تحديدها بدقة او بشكل مباشر الا ان لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناءً عليها قرارات تؤثر علي عملهم بشكل مباشر، ومن امثلتهم الاجهزة الرقابية الحكومية ، واجهزة الضريبة ، واجهزة التخطيط الحكومي وغيرها . (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٧)

خامساً : اهمية التحليل المالي:

يمكن اجمال اهمية التحليل المالي في النقاط التالية: (الشيخ، ٢٠٠٨: ٣):

١- تحديد مدي كفاءة الادارة في جمع الاموال من ناحية ، وتشغيلها من ناحية اخري.

٢- الحصول علي مؤشرات تبين فعالية سياسات الوحدة وقدرتها علي النمو.

٣- التحقق من مدي كفاءة النشاط الذي تقوم به الوحدة .

٤- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة او للوحدة.

٥- مؤشر علي مدي نجاح او فشل الادارة في تحقيق الاهداف المرجوة.

٦- تعطي نتائج مناسبة يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة.

سادساً : اساليب التحليل المالي:

ان الاساليب المستخدمة في التحليل المالي تعتمد علي غايات المحلل المالي واهدافه، ويمكن تحديد اهم الاساليب التي يمكن اعتمادها في التحليل المالي بالاتي: (رمو، واخرون، ٢٠١٠: ٢٩):

١- التحليل المالي الرأسي: وهو التحليل الذي يقوم علي اساس المقارنة بين ارقام القوائم المالية التي حدثت في الفترة نفسها، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه ، حيث ان المقارنة تتم في الفترة نفسها .

٢- التحليل المالي الافقي: ويطلق عليه التحليل المتحرك ، وتتركز الفائدة الرئيسية منه في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات ، فمن خلال التحليل يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات من خلال مقارنتها مع سنة تسمى سنة الاساس ، لمعرفة مدي الاستقرار او التراجع في هذا البند ، ويساعد هذا النوع من اساليب التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين.

٣- التحليل المالي بأسلوب النسب المالية : تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخصان بند معين او فقرة او مجموعة فقرات ، ويتم ذلك بقسمة احدهما علي الاخر ، وهي لا تضيف بنداً جديداً للبندين ، وانما تحاول تفسير العلاقة بينهما لكي تسهل عملية الحصول علي النتائج من عملية التحليل المالي ووضعه في خدمة متخذي القرار .

سابعاً : النسب المالية وانواعها :

تعتبر النسب المالية من اقوي الادوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الادارة في تحليل المركز المالي وربحية الشركة. وتعد النسب المالية محاولة لاجاد علاقة كمية بين عناصر المركز المالي او قائمة الدخل ولهذا فهي تزود الاطراف المعنية بالتحليل بفهم افضل لظروف الشركة ولا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي (Home.1995,758).

والنسب المالية تمثل فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وان مقارنة النسب المالية الحالية بما حققته وحدة اقتصادية معينة في السنوات السابقة ستمكنها من التعرف علي الاتجاه العام وبالتالي معرفة ما اذا حققت الوحدة تقدماً او تراجعاً في حجم نشاطها وتقيم كفاءة اداء الوحدة موضوع البحث.(احمد،حنظل،٢٠١٢:٢٥١).

ومن اهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الاداء :

١-نسب السيولة : وهي تعبر عن قدرة المصرف علي مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة من دون تاخير ، والمصارف التجارية تعتمد بشكل كبير في مواردها علي الودائع ، الامر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية ، وان انخفاض السيولة يؤدي الي فقدان ثقة العاملين بالمصرف . (الياس ،٢٠٠٥:٣٦-٣٧)

٢-مؤشرات الربحية : تسعى المصارف التجارية لتحقيق اعلي مستوي من الارباح اذ يعد الربحية من الاهداف الرئيسية للمصرف . ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه ان يوظف الاموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات(الشكرجي،١٩٩٩:١١٥).

٣-نسب النشاط : تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموجودات او الموارد المتاحة لها وذلك باجراء مقارنات بين مستوي المبيعات ومستوي الاستثمار في عناصر الموجودات، وتساعد هذه المقارنات المحلل في تحديد كيفية استخدام الموارد وبالتالي الكشف عن نقاط الضعف في عمليات الشركة، فوضعت نسب النشاط لتقيس فاعلية المنشأة في إدارة موجوداتها . (الشكرجي،١٩٩٩:١١٥).

٤-نسب السوق : وتعد هذه النسب ذات أهمية كبيرة لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين في الأسهم ولمحلي الأوراق المالية ولمصارف الاستثمار وحتى للدائنين، فحملة الاسهم والمستثمرين يهتمهم معرفة تأثير اداء الشركة علي الدخل الناتج عن استثماراتهم في اسهم الشركة كما يهتمهم قياس العائد علي الاستثمار في الاسهم، اما محللو الاوراق المالية والمصارف الاستثمارية فيهتمهم تحليل اداء الشركة وتحديد تأثيره علي قيمة اسهم الشركة بغية عمل توصيات الاستثمار المناسبة لعملائهم . (العامري ، ٢٠٠١ ، ١٤٣)

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

تحليل المؤشرات المالية لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

اولاً: نبذة عن مصرف دار السلام:

يُعد مصرف دار السلام للاستثمار من المصارف الرائدة في العراق والذي يضم كادراً مصرفياً وإدارياً يبلغ قاربة ٤٠٠ موظف يقومون بإدارة الاعمال المصرفية والائتمانية، مقدماً خدماته من خلال ٩ فروع موزعة جغرافياً في بغداد والمنطقة الوسطي والجنوبية وأقليم كردستان، علماً أن المقر الرئيسي في بغداد في أحد المراكز التجارية المهمة.

لقد تم تأسيس المصرف في ٢٢ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٨ لكنه بدأ بتقديم خدماته المصرفية الفعلية في ١٧ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩. يقدم المصرف العديد من الخدمات المصرفية لكل من الزبائن المحليين والأجانب كخدمات الحسابات المصرفية الجارية والتوفير للأفراد والشركات وخدمات الودائع والبطاقات الائتمانية للأفراد والشركات والخدمات الاستثمارية.

ثانياً: وصف متغيرات البحث:

من أجل تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة يجب وصف المتغيرات التي تم اعتمادها في البحث والتي تم تطبيقها على المصرف عينة البحث للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ وكما مبين ادناه :

١. المتغيرات المستقلة وهي : تم استخدام النسب المالية المبينة في الجدول (١) ادناه والتي تعتبر المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير المعتمد.

ت	النسبة المالية	
X1	الرصيد النقدي	مجموع الودائع ومافي الاحتياطات الاولية
X2	السيولة القانونية	مجموع الودائع ومافي الاحتياطات الاولية والثانوية
X3	معدل العائد علي حق الملكية	حق الملكية
X4	معدل العائد علي الموجودات	الموجودات
X5	معدل استثمار الودائع	الاستثمارات
X6	القروض الممنوحة الي الودائع	القروض الممنوحة
X7	ربحية السهم	العائد
X8	دوران السهم	عدد الاسهم المتداولة

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد علي المعادلات الواردة في الجانب النظري.

٢. الاداء المصرفي (Y)

ثالثاً : قياس المؤشرات المالية لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥

تم قياس المؤشرات المالية لمصرف دار السلام باستخدام النسب المالية والتي تضمنت مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية ومؤشرات النشاط ومؤشرات السوق للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥ ، وكما يلي

جدول (٢)

النسب المالية لمصرف دار السلام للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٥

ت	السنة المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	نسبة الرصيد النقدي	57%	107%	111%	112%	116%	80%	83%	97%	100%	99%	95%
2	نسبة السيولة القانونية	69%	108%	111%	112%	116%	80%	83%	97%	100%	99%	95%
3	معدل العائد / الودائع	2%	5%	0.3%	4%	3%	4%	2%	4%	4%	3%	2%
4	معدل العائد / حق الملكية	2%	24%	3%	23%	17%	2%	11%	15%	12%	6%	4%
5	معدل العائد / الموجودات	1%	4%	5%	3%	3%	0%	2%	3%	3%	2%	1%
6	معدل استثمار الودائع	46%	9%	5%	3%	3%	37%	35%	31%	36%	41%	40%
7	القروض / الودائع	41%	9%	4%	3%	2%	3%	3%	2%	6%	29%	39%
8	نسبة ربحية السهم	1%	15%	2%	19%	15%	52%	17%	27%	27%	15%	9%
9	معدل دوران الاسهم	7%	1%	0%	0.5%	1%	0.9%	0.9%	2.7%	5.4%	6%	0%
10	الاداء المصرفي	1.2%	0.3%	0.7%	4.2%	0.2%	0.3%	1.6%	1.5%	2.3%	1.9%	1.3%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد علي البيانات المالية لمصرف دار السلام المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2005 – 2015.

يبين الجدول رقم (2) المؤشرات المالية المحتسبة لمصرف دار السلام للمدة 2005 – 2015 والتي تم اعتمادها في برنامج SPSS في تحليل علاقة الارتباط بينها وبين الاداء المصرفي. وكما مبين من الجدول ان مستويات السيولة اخذت بالارتفاع من عام 2005 وحتى 2009 بسبب الازعاج السياسية والاقتصادية المتردية ادي الي اعتماد المصرف علي السياسة التحفظية لزيادة ثقة المودعين بالمصرف ، وكون المودعين هم احد الاطراف ذات العلاقة بالمصرف فان زيادة السيولة فيه يعتبر بمثابة حماية لودائعهم ، اي ان المصرف الان يحقق مصلحة المودعين اذ شكلت السيولة كما مبين في الجدول اعلاه تقريبا نسبة 100% اي ان الحماية لكل 1 دينار ودايع يوجد 1 دينار سيولة في المصرف.

كما ونلاحظ من الجدول اعلاه ان معدل العائد علي الموجودات في احسن الاحوال بلغ 5% عام 2006 علي مستوي مدة البحث وهو منخفض بسبب عدم استثمار الودائع بشكل جيد مما انعكس سلباً علي العائد علي حق الملكية والموجودات وهذا ما يثبت العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة اي ان ارتفاع السيولة يؤدي الي تقليل الربحية اي ان من كل 100 دينار موجودات تم استثمار 5 دينار فقط ، اي ان المصرف في هذه الحالة لايعظم ثروة المساهمين في الوقت الحالي وانما يحقق ربح لايلبي طموحات المساهمين الحاليين ولا يشجع المساهمين المحتملين علي شراء اسهم المصرف الذين يعتبرون طرف من الاطراف ذات العلاقة ، وكما يبين الجدول اعلاه ان معدل استثمار الودائع في القروض والاستثمارات المالية الاخرى بلغ 46% في احسن الاحوال عام 2005 ثم انخفضت الي 3% عامي 2008 و2009 ثم بعد ذلك عادت وارتفعت ما بين 30% و40% وان نسبة الاستثمار اقل من النصف ما اثر علي نسبة الربحية المحققة من قبل المصرف واذا ما قارنا بين معدل العائد علي الموجودات البالغ 5% ومعدل استثمار الودائع في احسن الاحوال 46% يتبين ان الفرق

واثرت تلك النتائج علي ربحية السهم في سوق العراق للاوراق المالية وعلي تداول المستثمرين لسهم المصرف والذي اثر علي معدل دوران السهم في السوق المالي معتمداً علي الاداء المصرفي صعوداً ونزولاً كما مبين في الجدول اذ وصل معدل دوران السهم في سوق العراق للاوراق المالية اخذ بالانخفاض حتي وصل الي 0% عام 2015 مما ادي الي انخفاض الاداء المصرفي الي 1.3% عام 2015 مما اثر علي قرارات المستثمرين في السوق الذين يعتبرون طرف من الاطراف ذات العلاقة ، وانخفض طلبهم علي اسهم المصرف بسبب انخفاض الارباح المحققة.

رابعاً : تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير المستقل

تم تحليل علاقة الارتباط بين تلك المؤشرات المالية والاداء المصرفي باستخدام برنامج SPSS لبيان العلاقة بين تلك المؤشرات واثرها علي الاداء المصرفي للمدة 2005 2015 - .

جدول (3)

علاقة الارتباط بين السيولة المصرفية والاداء المصرفي لمصرف دار السلام

علاقة الارتباط	نسبة الرصيد النقدي		نسبة السيولة القانونية		الاداء المصرفي	
	معامل الارتباط	مستوي المعنوية	معامل الارتباط	مستوي المعنوية	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
نسبة الرصيد النقدي	1	.	.986**	0.020	-0.70	04.37
نسبة السيولة القانونية	.	.	1	.	-0.73	0.441

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج SPSS .

يبين الجدول رقم (3) تاثير العلاقة بين الاحتياطات الاولى في المصرف والتي تتمثل بنسبة النقدية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة متطلبات السيولة عند الاستحقاق او عند الطلب ، كذلك معرفة تاثير الاحتياطات الثانوية مجتمعة مع الاولى والتي يطلق عليها بنسبة السيولة القانونية والتي تشير الي وجود علاقة ارتباط متوسطة وعكسية ومعنوية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية و الاداء المصرفي ، اي ان المصرف عندما يعمل يجب ان يوازن بين السيولة والربحية ، اي ان ارتفاع السيولة له اثر عكسي علي انخفاض ربحية المصرف والعكس صحيح وكما مبين في الجدول كان معامل الارتباط بين نسبة الرصيد النقدي والاداء المصرفي -0.70 وبمستوي معنوية 0.437، كما وكان معامل الارتباط بين نسبة السيولة القانونية والاداء المصرفي -0.73 وبمستوي معنوية 0.441 ، وهذا يعني قبول الفرضية الاولى التي تنص علي ان هناك علاقة ذات دلالة معنوية عكسية بين نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية المحتفظ بهما من قبل المصرف والاداء المصرفي فالصندوق الذي يتبع سياسة متحفظة يحتفظ بسيولة عالية كما مبين في الجدول (1) لتلبية طلبات الزبائن في اي وقت ولكن علي حساب الربحية التي يحققها المصرف وعلي العكس من ذلك المصرف المجازف يكون لديه نسبة سيولة اقل مع نسبة ربحية اكبر مما يؤثر علي الاداء المصرفي المنشود من قبل المساهمين ، ولكن هذا الاداء يحكمه الوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد وبناء عليه يتم زيادة السيولة ام التوظيف للاموال التي بحوزة المصرف. اي قبول الفرضية الرئيسية الاولى التي تنص علي ان : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التحليل المالي لنسب السيولة والاداء المصرفي .

علاقة الارتباط		معدل العائد / الودائع		معدل العائد / الموارد		معدل العائد / حق الملكية		معدل العائد / الموجودات		الاداء المصرفي	
معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع	معدل العائد / الودائع
1
0.021	0.040	0.030	0.020	0.020	0.020	0.020	0.020	0.020	0.020	0.020	0.020
0.960	0.984	0.984	0.927	0.984	0.927	0.984	0.927	0.984	0.927	0.984	0.927
0.051	0.020	.	1
0.606	0.960

يبين الجدول رقم (4) اختبار علاقة الارتباط بين نسب الربحية والاداء المصرفي ، اذ نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين معدل العائد علي الودائع والاداء المصرفي اذ بلغ معامل الارتباط 0.960 وبمستوي معنوية 0.021 اي ما يفسر ان هناك علاقة قوية بين معدل العائد المتحقق وحجم الودائع الموظفة من قبل المصرف ولكن بسبب انخفاض حجم الودائع المستلمة والموظفة من قبل المصرف ادي الي انخفاض الارباح المتحققة اي ان تاثير الودائع علي الاداء المصرفي طردي ، وكانت العلاقة بين معدل العائد وحق الملكية طردية ضعيفة والتي بلغت 0.606 وبمستوي معنوية 0.051 بسبب ان المصرف لم يستثمر جميع الودائع التي بحوزته وعدم استثمار اموال المالكين والتي يحتفظ بها المصرف علي شكل موجودات ثابتة والتي تشكل تقريباً من 20% الي 55% من حجم راس مال المصرف والمتبقي يسمي راس المال الحر يحتفظ به المصرف علي شكل سيولة لا تحقق ارباح للمصرف وانما تحقق حماية لاموال المودعين والمقرضين للمصرف في الظروف الحالية التي تمر بها الصناعة المصرفية العراقية بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد ، وكذلك جانب العلاقة لمعدل العائد علي الموجودات طردية التي بلغت 0.955 وبمستوي معنوية بلغ 0.032 ما يعني ان معدل العائد علي الموجودات مرضي في الفترة الحالية ، واجمالاً نستطيع ان نقبل الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص علي ان : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب الربحية والاداء المصرفي.

جدول (5)

علاقة الارتباط بين نسب النشاط والاداء المصرفي لمصرف دار السلام

علاقة الارتباط		معدل استثمار الودائع		القروض / الودائع		معدل توظيف الموارد		الاداء المصرفي	
معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع	معدل استثمار الودائع
1
0.054	0.594	0.054	0.594	0.054	0.594	0.054	0.594	0.054	0.594
0.019	0.498	0.019	0.498	0.019	0.498	0.019	0.498	0.019	0.498
0.026	0.398	0.026	0.398	0.026	0.398	0.026	0.398	0.026	0.398
0.048	0.556	0.048	0.556	0.048	0.556	0.048	0.556	0.048	0.556
0.056	0.700	0.056	0.700	0.056	0.700	0.056	0.700	0.056	0.700

0.032	0.955	.	1	معدل العائد / الموجودات
-------	-------	---	---	---	---	---	---	---	---	-------------------------

يبين الجدول (5) علاقة الارتباط بين نسب النشاط والاداء المصرفي لمصرف دار السلام للمدة 2005-2015 ، وكانت نسب علاقة الارتباط بين معدل استثمار الودائع والاداء المصرفي متوسطة التي بلغت 0.556 وبمستوي معنوية 0.048 ما يفسر ان المصرف لم يقوم باستثمار جميع الودائع التي بحوزته بسبب السيولة العالية التي يحتفظ بها المصرف مما يؤثر علي معدل العائد الذي يحققه المصرف ، كما وكانت علاقة الارتباط بين حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف من الودائع التي بحوزته طردية ومتوسطة التي بلغت 0.700 وبمستوي معنوية 0.056 مما يعني ان نسبة التوظيف ليست عالية مما ينعكس علي حجم استثمار الودائع بسبب مبالغة المصرف في الاحتفاظ بسيولة عالية مما اثر علي اداء المصرف في تحفيز الاستغلال الامثل للموارد التي بحوزته والتي تنص علي ان يحقق المصرف افضل عائد باقل مستوى من السيولة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين ، واجمالاً نستطيع قبول الفرضية الثالثة التي تنص علي ان : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب النشاط والاداء المصرفي .

جدول (6)

علاقة الارتباط بين مؤشرات السوق والاداء المصرفي لمصرف دار السلام

علاقة الارتباط		نسبة ربحية السهم		معدل دوران الاسهم		الاداء المصرفي	
		معامل الارتباط	مستوي المعنوية	معامل الارتباط	مستوي المعنوية	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
نسبة ربحية السهم		1	.	-0.012	0.371	0.905**	0.044
معدل دوران الاسهم		.	.	1	.	0.730	0.048

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج SPSS .

يبين الجدول (6) علاقة الارتباط بين نسب السوق والاداء المصرفي لمصرف دار السلام للمدة 2005-2015 ، اذ كانت علاقة الارتباط بين نسبة ربحية السهم والاداء المصرفي طردية وقوية التي بلغت 0.905 وبمستوي معنوية 0.044 ما يفسر ان الاعلان عن تحقيق ارباح ينعكس ايجابياً علي سمعة المصرف والذي يؤثر بدوره بزيادة تداول (دوران) سهم المصرف في سوق العراق لالوراق المالية وكما مبين في الجدول كانت علاقة الارتباط بين معدل دوران السهم المصرف والاداء المصرفي طردية متوسطة التي بلغت 0.730 وبمستوي معنوية 0.048 أي ان الاعلان المصرف عن تحقيق ارباح يؤثر علي معدل دوران السهم في السوق المالية والعكس صحيح ، وكما مبين في الجدول 5 كانت العلاقة طردية وان انخفاض الارباح المبينة في الجدول 1 ادي الي انخفاض معدل دوران السهم في السوق المالية مما ادي الي انخفاض الاداء المصرفي . اي يمكن القول قبول الفرضية الرابعة التي تنص علي ان : هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية طردية بين التحليل المالي لنسب مؤشرات السوق والاداء المصرفي .

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. ان مؤشرات السيولة اخذه بالارتفاع من عام 2005 الي عام 2015 التي تجاوزت في بعض الاعوام نسبة الـ (100%) مما اثر علي معدل العائد الذي يحققه المصرف وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وكذلك اثر ذلك علي ربحية السهم التي بلغت عام 2015 نسبة (9%) المبين في الجدول (2) وهي اقل من الاعوام السابقة والذي انعكس بدوره علي معدل دوران السهم في السوق العراق للاوراق المالية الذي بلغ (0%) ولكن هناك حماية جيدة لاموال المودعين.
2. ان الاحتفاظ المفرط بالسيولة يقلل من الارباح التي تعد من اهم اهداف المصرف بعد الامان اذ بلغت نسبة العائد علي حق الملكية ونسبة العائد علي الموجودات علي التوالي (4% و 1%) مما يدل علي ان الربحية منخفضة جداً مقابل السيولة العالية. كما ويبين في الجدول (3) نجد ان علاقة الارتباط كانت عكسية بسبب ان النتيجة كانت (-0.73 و -0.70) وبمستوي معنوية (0.437 و 0.441) ما يؤكد العلاقة العكسية بين السيولة والاداء المصرفي وقبول فرضية البحث الاولى.
3. لاحظنا ان نسبة العائد منخفض بسبب احتفاظ المصرف بسيولة عالية ادي الي ان نقول بان اداء المصرف ليس بالمستوي المقبول حسب قاعد الاستغلال الامثل للموارد المتاحة والتي يجب علي المصرف الموازنة بين السيولة والربحية ، وكما مبين في الجدول (4) نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين الربحية والاداء المصرفي والذي بلغ لمؤشرات هذه النسبة علي التوالي (0.960 و 0.606 و 0.955) وبمستوي معنوية (0.021 و 0.051 و 0.032) والتي تؤكد العلاقة الطردية ، اذان انخفاض العائد ادي الي انخفاض الاداء المصرفي وقبول الفرضية الثانية.
4. ان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين مؤشرات النشاط والاداء المصرفي اذ ان ارتفاع النشاط يلزمه ارتفاع في اداء المصرف والعكس صحيح وبما ان معدل استثمار الودائع وكذلك الاقراض يتراوح بين 30% و 46% يتبين ان المصرف لم يقوم باستثمار الودائع بشكل كبير رغم وجود سيولة عالية في المصرف مما اوجد اموال معطلة عن العمل والذي انعكس سلبي علي نشاط المصرف ، وكما بين الجدول (5) ان نسبة معدل الاستثمار والقروض بلغت علي التوالي (0.556 و 0.700) وبمستوي معنوية علي التوالي (0.048 و 0.056) ما يؤكد العلاقة الطردية بين كفاءة نشاط المصرف و الاداء المصرفي وقبول الفرضية الثالثة.
5. يبين مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية والاداء المصرفي يساهم في زيادة تداول اسهم المصرف وارتفاع سعره وهذا ما لاحظناه ان الاداء المنخفض ادي الي انخفاض سعر السهم في سوق الاوراق المالية وقد كانت علاقة الارتباط طردية ومعنوية اي ان ارتفاع الاداء المصرفي يلزمه تحسن سعر السهم في سوق الاوراق المالية و العكس صحيح وكما بين الجدول (6) ان مؤشرات السوق كانت لنسبة ربحية السهم ومعدل دوران السهم كانت علي التوالي (0.905 و 0.730) وبمستوي معنوية (0.044 و 0.048) كانت تؤكد العلاقة الطردية وقبول الفرضية الرابعة.

التوصيات:

1. علي ادارة المصرف الموازنة بين السيولة والربحية وعدم تعطيل النقدية والتي تؤدي الي انخفاض مؤشرات الربحية.
2. علي ادارة المصرف التركيز علي الانشطة التي تزيد من عوائد الي المصرف اكثر من الانشطة الاخرى وكذلك تقديم تسهيلات مصرفية للعملاء لتشجيعهم علي التعامل مع المصرف .
3. علي ادارة المصرف التركيز علي الاستثمارات وذلك لما تدره من ايرادات للمصرف.
4. علي ادارة المصرف التركيز علي الكوادر المحاسبية الكفوءة وتطوير قدراتهم في مجال الانشطة المصرفية وتقييم الاداء من اجل زيادة كفاءة المصرف وانشطته.
5. علي ادارة المصرف القيام بتقييم اداء انشطتها بين فترة واخرى من اجل معالجة نقاط الضعف وتقوية وتطوير نقاط القوة في انشطتها بما يتماشى مع الظروف الراهنة والازمة المالية الحالية في الاقليم.

6. نوصي المصرف بالاستثمار الامثل لمواردها ما يساهم من في زيادة ربحيتها وتوزيعاتها ما ينعكس ايجابيا علي الشركات والمصارف ويعظم قيمتها.
7. يجب ان يلزم السوق العراق للاوراق المالية بالافصاح عن بياناتها الفعلية ما يساهم في اعطاء معلومات صحيحة للمستثمرين في البورصة ما يقيم السهم بصورة عادلة فيها.

المصادر

1. القوائم المالية للمصرف عينة البحث للسنوات 2005 - 2015.
2. جربوع، يوسف محمود، مدي قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي علي اكتشاف الاخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، 2005.
3. عبداللطيف، كمال فتحي، التحليل المالي ما له وما عليه، مجلة المحاسبين القانونيين، العدد 119.
4. الخلايلة، محمود، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية "الجامعة الاردنية 1999.
5. خنفر، المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن 2006.
6. الحياي، وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي "رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2007.
7. الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الاولى 2008.
8. رمو، الوتار، وحيد محمود، سيف عبدالرزاق "استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، دراسة علي عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين العدد 100 مجلد 32 سنة 2010
9. احمد، حنظل، سمير عباس، عبد علي، استخدام النسب المالية كاداة لتقييم كفاءة الاداء "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 32 سنة 2012.
10. الشكرجي، بشار ذنون "تحليل ايرادات لانشطة مصرفية"، دراسة تطبيقية علي عينة من المصارف التجارية "رسالة ماجستير غي منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل 1999.
11. رمضان، جودة، زياد: محفوظ طالاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك "دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان، اردن 2003.
12. الياس، ماهر جلال يعقوب، "تاثير خطر السيولة في عائد توظيفات الاموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من (1994 2003-) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2005.
13. مطر، محمد "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2003.
14. العامري، محمد علي ابراهيم "الادارة المالية" دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق. 2001.
15. <http://www.uabonline.org/ar/magazine>
16. <http://www.isc.gov.iq/node/275>